تحليل إخباري

سورية: معارك تغيير الواقع وانتخابات الأمر الواقع

بيروت: وضعت القيادة السورية نصب أعينها هدفا مزدوجا على المدى القريب والمنظور: إحراز أكبر كمية ممكنة من النقاط والمكاسب على الأرض تمهيدا لإجراء الانتخابات الرئاسية من موقع مريح معنويا وعملانيا بعد توافر الحد المعقول من الظروف الدولية المؤاتية:

1 ـ على صعيد العمليات العسكرية يكمل الجيش السوري معركة القلمون. وبعد السيطرة على «يبرود ـ فليطا ـ رأس المعرة» تحول باتجاه السيطرة على «رنكوس عسال الورد معلولا»، مع العلم أن النظام كان يعطي أولوية لمعركة «الغوطة» في ريف دمشق ولكنه أعاد ترتيب الأولويات بعدما باتت منطقة القلمون تشكل مصدر ضغط وإزعاج ضد حليفه حزب الله بتحولها الى مصنع ومركز تصدير للسيارات المفخخة الى لبنان والى مناطق الحزب تحديدا. كما ان النظام السوري كان يخطط لإطلاق معركة حلب ولكنه اضطر الى تجميدها بعدما داهمته معركة ريف اللاذقية التي تكتسب أهمية رمزية وإستراتيجية في آن. وفي هذه المعركة يحشد الجيش السوري قواته المدعومة بمقاتلي النخبة عند حزب الله لاستعادة «كسب».

فتح جبهة اللاذقية أخذ بعدا إقليميا، إذ من غير الممكن تحرك قوات المعارضة في هذه الجبهة من دون خط إسناد ودعم خلفي من تركيا. والأمر نفسه ينطبق على تحريك معركة «ريف القنيطرة» المحاذية للجولان والتي يصل ريفها الجنوبي بريف درعا الغربي ليشكلان معا الجبهة الجنوبية ذات الخلفية والتي تتحرك احتمالات فتحها مجددا.

2 ـ على صعيد الانتخابات الرئاسية التي يحضر النظام لإجرائها رغم كل الظروف الأمنية والاعتراضات الدولية، فقد شهدت دمشق في الآونة الأخيرة حركة نقاش على مستوى القيادة بشأن الانتخابات الرئاسية كانت موصولة بحركة اتصالات ومشاورات مع الحلفاء أي إيران وروسيا. وساد توجهان: الأول أظهر ميلا الى عدم تنظيم انتخابات رئاسية لا تتوافر لها ظروف داخلية ملائمة وتواجه رفض المجتمع الدولي الذي سيعتبرها غير شرعية. وهذا الرأي يفضل استمرار الرئيس بشار الأسد بقوة الدستور، الذي يتيح استمرار الرئيس في منصبه فيما لو حالت ظروف قاهرة دون إجراء الانتخابات والى حين انتخاب رئيس جديد، على أن يستمر بقوة انتخابات غير معترف بها دوليا وستفتح الباب أمام موضوع شرعية الأسد ورئاسته بعدما كانت هذه المسألة هدأت بعد الاتفاق الكيميائي وإطلاق «جنيف 2». أما التوجه الثاني الذي كانت له الأرجحية، فهو الإصرار على إجراء انتخابات رئاسية تفوق في أهميتها ومغزاها العمليات العسكرية، وحيث ان المكاسب الميدانية تظل ناقصة إذا لم تترجم إلى مكاسب سياسية وإذا لم تكرسها إعادة تجديد الشرعية الدستورية والشعبية للنظام.

لا تقيم دمشق مع حلفائها وزنا واعتبارا للموقف الدولي المذهول من إجراء انتخابات رئاسية في ظل الوضع الحالي وفي بلد «مدمر مهجر» لا قدرة للناس فيه على الخروج من منازلهم للتصويت ولا قدرة للسلطات فيه على إقامة مراكز اقتراع في العديد من المناطق. ومن الواضح ان النظام أخذ قراره بانتخابات رئاسية في موعدها بعدما تجاوز «مرحلة السقوط» وتأكد من ضعف وعجز المجتمع الدولي، وبات في أفضل وضع له منذ 3 سنوات باستعادته زمام المبادرة على الأرض واستفادته من تطورات وظروف عربية أبرزها الخلافات البينية المستفحلة ودولية (الخلاف الروسي ـ الأميركي) لم يكن يتوقعها وجاءته في الوقت المناسب. هذه التطورات أربكت المعارضة، وأطاحت أو على الأقل جمدت مسار «جنيف 2» ونقلت الموقف الروسي من خانة التفاوض والضغط المحتمل على النظام الى خانة التشدد والتمسك بالأسد وإعطائه إشارة البقاء في منصبه عبر انتخابات رئاسية الرسالة الأولى فيها أن بشار الأسد باق في منصبه وأن تنحيه لمصلحة هيئة حكم انتقالية لم يعد واردا.

النظام يعلن دخول قواته رنكوس في القلمون والمعارضة: صاروخ على الساحل مقابل كل «برميل» على حلب

ثوار يسحبون جثة زميل لهم قتل في مواجهات مع قوات النظام في حي العامرية بحلب أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: لليوم الثامن على التوالي شهدت عدة مناطق بريف دمشق اشتباكات عنيفة بين ثوار المعارضة السورية والنظام الذي يحاول اقتحام هذه المناطق، في وقت أعلنت وسائل إعلام النظام سيطرته على بلدة رنكوس في منطقة القلمون شمال دمشق بعد اشتباكات عنيفة بين قواته المدعومة بالميليشيات المسلحة الموالية له ومقاتلي حزب الله اللبناني وبين مقاتلي الجيش الحر والكتائب الاسلامية».

ونقل التلفزيون في شريط إخباري عن مصدر عسكري أن «وحدات من الجيش والقوات المسلحة انجزت عملياتها في بلدة رنكوس» وتمكنت من الدخول إليها.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان من جهته أن القوات النظامية دخلت بعض اجزاء البلدة، مشيرا إلى أن المعارك مستمرة في الداخل.

وذكر ناشطون أن القصف على البلدة كان عنيفا جدا.

وأشار المرصد إلى أن مناطق اخرى في ريف دمشق، لاسيما في الغوطة الشرقية تعرضت لقصف من قوات النظام.

من جهة أخرى، أفاد المرصد عن قصف ليلي أمس الأول على حي جوبر في شرق العاصمة ومخيم اليرموك في جنوب دمشق ترافق «مع اشتباكات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة الموالية للنظام من جهة ومقاتلي المعارضة من جهة ثانية على مدخل مخيم اليرموك». وفي محافظة حلب شمال سورية دارت اشتباكات بين مقاتلي الكتائب الإسلامية والكتائب المقاتلة من طرف والقوات النظامية والمسلحين الموالين لها من طرف آخر في حي العامرية وسط قصف من القوات النظامية.

وأعلنت الهيئة العامة للثورة السورية أمس، أن فصيلا إسلاميا متحالفا مع الجيش الحر توعد الأسبوع الجاري بإطلاق صاروخ على منطقة الساحل مقابل كل برميل متفجر تقصف به قوات النظام حلب كبرى مدن الشمال السوري.

وفي تصريح لوكالة «الأناضول» عبر الهاتف، قال مجدي أبو ريان الناطق باسم الهيئة (تنسيقية إعلامية تابعة للمعارضة) في اللاذقية، إن «تجمع نصرة المظلوم» وهو فصيل إسلامي منضو تحت لواء جبهة «النصرة»، أعلن منذ يومين أنه سيقصف تجمعات الأمن والشبيحة في مدينة اللاذقية بصاروخ من طراز «غراد» مقابل كل برميل متفجر يسقط على حلب.

و«البراميل المتفجرة» هي سلاح سوفييتي قديم، عبارة عن براميل معدنية محشوة بمواد شديدة الانفجار إضافة إلى برادة حديد وشظايا معدنية صغيرة يستخدمه النظام بواسطة طيرانه الحربي في قصف المناطق السكنية خاصة في ريف دمشق وحلب.

وأوضح أبو ريان أن التجمع قام بتنفيذ تهديده مباشرة بدك تجمعات الأمن والشبيحة في مدينة اللاذقية خلال اليومين الماضيين بعشرات الصواريخ بعد ورود الأنباء عن استمرار قصف قوات النظام للمدنيين في حلب.

في سياق متصل، قال قيادي في الجيش السوري الحر أمس، إن غرفة العمليات المشتركة التابعة للجيش الحر في جبهة الساحل اعتمدت خطة لإطلاق صواريخ «غراد» في عمق محافظة اللاذقية، وذلك للرد على هجمات النظام بالبراميل المتفجرة على حلب.

وفي تصريح لوكالة «الأناضول» عبر الهاتف، قال العقيد فاتح حسون (وسط) قائد جبهة حمص (وسط) التابعة للجيش الحر، إن غرفة العمليات المشتركة اعتمدت خطة لاستخدام صواريخ غراد التي يتراوح مداها بين 20 و40 كلم لضرب معاقل النظام في مدينة اللاذقية وما حولها.

وأشار العقيد الموجود حاليا مع عدد من قواته لمؤازرة قوات المعارضة في جبهة الساحل، إلى أن الخطة تتضمن رصد إحداثيات مواقع قوات النظام ومقراته الحساسة، وسيبدأ تنفيذها خلال الساعات القليلة القادمة، لم يحدد موعدا. وأوضح حسون أن قوات المعارضة أصبحت قادرة على إطلاق الصواريخ إلى مناطق في عمق محافظة اللاذقية، كونها سيطرت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية على مراصد تمكنها من ذلك.

على صعيد متصل ذكر المرصد أن مساعدات غذائية دخلت يوم امس الأول بعد انقطاع نحو تسعة اشهر عبر معبر كراج الحجز الواقع بين حيي بستان القصر والمشارقة عقب تسهيلات من قبل قوات النظام والمعارضة واتفاقية لوقف إطلاق النار من الجانب النظامي ومن جانب الثوار كانت منظمة الهلال الأحمر السوري هي الوسيط بين الجانبين.

أعرب عن «ألمه العميق» لمقتل الراهب اليسوعي

بابا الڤاتيكان يوجه نداء لوقف «الدمار» في سورية

الڤاتيكان ـ أ.ف.پ ـ رويترز: دعا بابا الڤاتيكان فرنسيس أمس إلى «إسكات صوت السلاح ووقف الحرب والدمار» في سورية، معبرا عن «ألمه العميق» بعد اغتيال الأب اليسوعي فرانس فان درلخت في حمص المحاصرة.

وكان البابا يتحدث أمام 45 ألف شخص تجمعوا في ساحة القديس بطرس في مناسبة اللقاء الأسبوعي العام.

وبعد أن ذكر أن الكاهن اليسوعي الهولندي البالغ من العمر 75 عاما والذي قتل الاثنين برصاصتين في الرأس في المدينة القديمة في حمص «كان محبوبا ويحظى بتقدير المسيحيين والمسلمين» ندد «بقتله الفظيع».

وقال: «عملية قتله الوحشية تملؤني بالألم العميق وجعلتني أفكر مرة أخرى في كثير من الناس الذين يعانون ويموتون في ذلك البلد المعذب. سورية حبيبتي التي يحيق بها الصراع الدامي منذ فترة طويلة جدا. والذي يستمر في نشر الموت والدمار». «أطلب منكم وأدعوكم جميعا إلى الانضمام إلى صلاتي من أجل السلام في سورية والمنطقة.. وأبعث مناشدة قلق للمسؤولين في سورية وللمجتمع الدولي: ألقوا سلاحهم وأوقفوا العنف.. لا لمزيد من الحرب.. لا لمزيد من الدمار».

ودعا البابا فرنسيس إلى احترام حقوق الإنسان في سورية وتقديم المعونة الإنسانية لمن يحتاجونها. وان نصل إلى السلام المرغوب عبر الحوار والمصالحة. وهو آخر لقاء عام مع البابا قبل بدء الأسبوع المقدس الذي يسبق عيد الفصح.

وتعتبر هذه الفترة مثقلة في الڤاتيكان مع حفل إعلان قداسة البابوين يوحنا بولس الثاني ويوحنا الثالث والعشرين في 27 أبريل الذي يرتقب أن يجمع مئات آلاف الكاثوليك في روما. ويشكل المسيحيون نحو 10٪ من سكان سورية، وتدعم الأقلية المسيحية على نحو تقليدي الرئيس بشار الأسد.

الجعفري يتهم بيلاي بالجنون لتحميلها النظام مسؤولية انتهاك حقوق الإنسان في سورية

نيويورك ـ وكالات: حمل المندوب السوري الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري بشدة على مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، بعد تحميلها النظام السوري المسؤولية الأكبر لانتهاكات حقوق الانسان في سورية معتبرا، وبأنها باتت جزءا لا يتجزأ من هذه الحملة الدولية المدبرة ضد سورية.

وقال الجعفري، بعدما قدمت بيلاي إحاطة لمجلس الأمن الدولي «ان المفوضة السامية أصبحت مجنونة في عملها، وتتصرف بشكل غير مسؤول».

واتهم الجعفري، بيلاي، بتجاهل ما وصفه بـ«الجرائم التي يرتكبها التكفيريون في سورية بما فيها ما حصل في مدينة كسب على الحدود التركية».

وكانت بيلاي، أكدت، بعد مشاورات مغلقة في مجلس الأمن الدولي أطلعت خلالها الأعضاء على الأوضاع في سورية وليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ضرورة ضمان العدالة والمساءلة في سورية، في الوقت الذي تبذل فيه جهود التوصل إلى حل سياسي للصراع.

وردا على سؤال من الصحافيين حول مسؤولية الحكومة والمعارضة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، قالت ان لجنة التحقيق المستقلة ومكتبي أشارا بشكل مستمر إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجانبين، ولكن لا يمكن مقارنة الاثنين.

وأضافت بيلاي من الواضح ان أعمال قوات الحكومة تزيد بكثير، من أعمال قتل وقسوة واعتقالات واختفاء، لذا لا يمكن المقارنة.

وشددت على ان الحكومة السورية مسؤولة بشكل كبير عن وقوع الانتهاكات، ويجب تحديد جميع أولئك الجناة، وهذا أمر ممكن، إذا تمت إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

حزب الله: الأسد سيترشح وسيفوز وعلى الغرب أن يتعامل مع هذا الواقع

بيروت ـ رويترز: قال الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله إنه يتعين على المعارضة السورية وداعميها في بعض الدول العربية والغربية ان يقبلوا بأن الرئيس بشار الاسد سيترشح في الانتخابات المتوقعة هذا العام وسيفوز فيها حتى وإن حققت المعارضة المسلحة بعض المكاسب على الارض.

وقال الشيخ نعيم خلال استقباله وفدا من وكالة رويترز في مكتبه بالضاحية الجنوبية لبيروت ان الأسد يظل بعد ثلاث سنوات من بدء الصراع المدمر محتفظا بتأييد شعبي في سورية. وكان قد توقع قبل عامين فشل المعارضة في الاطاحة بالرئيس السوري.

وقال: «على الجميع أن يعلم أن سورية فيها خياران لا ثالث لهما: إما أن يبقى الرئيس بشار الاسد رئيسا باتفاق وتفاهم مع الاطراف الأخرى بطريقة معينة وإما أنه يستحيل أن تكون المعارضة هي البديل أو هي التي تحكم سورية لأنها غير قادرة ولأنها جربت حظها وفشلت.. لذلك الخيار واضح إما التفاهم مع الرئيس الاسد للوصول إلى نتيجة أو إبقاء الأزمة مفتوحة مع غلبة للرئيس الاسد في إدارة البلاد».

وأضاف: «يوجد واقع عملي. على الغرب أن يتعامل مع الواقع السوري لا مع أمنياته وأحلامه التي تبين خطأها. ولو استمروا في هذه المنهجية عشر سنوات سيبقى الحل هو الحل».

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يرشح الأسد نفسه لفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات المقرر اجراؤها في غضون ثلاثة أشهر.

وقال نائب الأمين العام لحزب الله: «في قناعتي يترشح وينجح لأن له رصيدا شعبيا مهما في سورية ومن كل الطوائف وعلى رأسها الطائفة السنية.. أنا أرجح أن تحصل الانتخابات في موعدها وأن يترشح الرئيس الاسد وأن ينجح من دون منافسة».

وأضاف أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين في حالة فوضى كاملة وليس لديهم سياسة متماسكة حول كيفية التعامل مع سورية التي اضحت نقطة جذب للمقاتلين المتشددين من مختلف أنحاء العالم.

أضاف: «لكن سورية بالمجمل لا يمكن أن تستقر على المستوى السياسي والاجتماعي إذا لم يحصل هناك حل سياسي وإذا لم يتم إنجاز الخطوات التي تؤدي إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة».

وقال نائب الأمين العام لحزب الله: «القناعة الأميركية الدولية الآن منصبة على ضرورة بقاء الأزمة السورية مفتوحة وليس لديهم قرار جدي بالحل. وبناء عليه فإن استمرار دعم بعض الدول الإقليمية والعربية للمعارضة له علاقة بمحاولة الاستفادة من الوقت الضائع علهم ينتهزون فرصة تستطيع من خلالها المعارضة ان تحصل على شيء. لكن في رأيي هذه إضاعة للوقت واستنزاف للشعب السوري ومزيد من القتل والتدمير. فحالة المراوحة هي حالة سلبية للشعب السوري وليست حالة إيجابية».

وقال الشيخ نعيم انه على الرغم من تحقيق نصر كبير فإن من السابق لأوانه الحديث عن انسحاب حزب الله.

وأضاف: «نحن موجودون في سورية حيث يجب أن نكون، وبالتالي كل الدعايات التي تتحدث عن وجودنا في كل مكان وفي كل بقعة هي دعايات غير صحيحة. نحن نعلم أين نتواجد وما هو الأمر الذي يؤدي إلى حماية ظهر المقاومة وخط المقاومة وهذا هو العنوان الأساسي في التعاطي مع الملف السوري».

كيري يلوم حكومة نتنياهو لعرقلتها عملية السلام

إسرائيل «تعاقب» الفلسطينيين بخفض اتصالاتها معهم و«حماس» تدعو «السلطة» لإطلاق يد المقاومة بالضفة

عواصم ـ أحمد عبدالله والوكالات: أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وزراء حكومته بالحد من اتصالاتهم مع نظرائهم الفلسطينيين باستثناء التنسيق الأمني ومفاوضات السلام، بعد يوم من اتهام وزير الخارجية الأميركي جون كيري إسرائيل بعرقلة عملية السلام المتعثرة.

وقال مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية لـ«رويترز» امس إن نتنياهو أمر بوقف الاتصالات رفيعة المستوى مع الفلسطينيين في القضايا غير الأمنية ولكنه استثنى كبيرة مفاوضي محادثات السلام تسيبي ليفني من هذا الوقف.

ويأتي هذا الإجراء في إطار الرد الإسرائيلي على ما وصفه مسؤول «بالانتهاك السافر من جانب الفلسطينيين للالتزامات في إطار محادثات السلام»، كما يأتي بعد يوم من إعلان وزير الخارجية الأميركي جون كيري في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ان انقطاع المفاوضات حدث في 29 مارس حين أخلت إسرائيل بموعد الإفراج عن 104 من الأسرى، بينما حاولت الخارجية الأميركية تطويق آثار لوم إسرائيل حين قالت إن: «كيري كان واضحا تماما في لوم الجانبين معا»، وانه أشاد بموقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المؤيد للسلام.وكان المستشار السابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي دانييل ليفي قد قال لـ «الأنباء» في وقت سابق ان المفاوضات تمكنت بالفعل من تقليص مساحة كبيرة من الخلافات حول الحدود والترتيبات الأمنية، مضيفا: «كانت هناك قضايا معلقة تتصل بوضع القدس وبقضية عودة الفلسطينيين اللاجئين. وفي تقديري الشخصي أن الخلافات في هاتين القضيتين يمكن حلها خلال مسار المفاوضات بافتراض استمرارها».

من جهتها، رفضت الحكومة الفلسطينية القرار الإسرائيلي، وأعلنت في بيان صحافي ان رئيسها رامي الحمد الله بدأ بعقد اجتماعات طارئة مع مختلف المؤسسات والوزارات الحكومية لدراسة تداعيات هذا القرار.

وحذر مصدر حكومي فلسطيني لوكالة فرانس برس من ان هذا الإجراء قد يكون بداية لتجميد أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية التي تستخدمها لدفع رواتب موظفيها لأن غالبية الاجتماعات بين وزراء المالية من الجانبين تدور حول هذا الأمر.

من جانبه، اعتبر الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم ان قرار نتنياهو «صفعة لكل المراهنين على نجاح عملية السلام مع العدو الإسرائيلي».

وقال برهوم في بيان صحافي، إنه «يجب أن تكون هذه الخطوة مبررا للسلطة لإطلاق العنان للمقاومة في الضفة الغربية كي تردع الاحتلال الإسرائيلي وتدافع عن شعبنا وأرضنا ومقدساتنا وتفرض معادلاتها بكل قوة». وطالب السلطة الفلسطينية بـ «إنهاء كل أشكال التفاوض والتنسيق الأمني مع الاحتلال، والعمل على التحشيد الإقليمي والدولي لرفع الشرعية عنه».

استطلاع: 98,5٪ من الشعب التركي يدعمون أردوغان للترشح للرئاسة

أنقرة ـ أ.ش.أ: كشف استطلاع للرأي أن 98,5٪ من الشعب التركي أعربوا عن دعمهم لترشيح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لمنصب رئيس الجمهورية، فيما أعرب 96,3٪ عن دعمهم لأردوغان في منصبه الحالي حتى إذا لم يترشح لمنصب الرئاسة.

وذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة «ميلليت» التركية امس أن شركة «أو.آر.سي» للبحوث الاجتماعية أعدت استطلاع الرأي، وهو الأول بعد الإعلان عن النتائج غير الرسمية للانتخابات المحلية التي جرت في 30 مارس الماضي.

وأوضح الاستطلاع ـ الذي تم خلال الفترة من الأول حتى الثالث من أبريل الجاري في 30 محافظة ـ أن نسبة 97,5٪ أكدت أن حزب العدالة والتنمية حقق نجاحا كبيرا في الانتخابات المحلية، فيما رأت نسبة 59,5٪ الشعب الجمهوري ونسبة 58٪ حزب الحركة القومية فاشلين في الانتخابات المحلية رغم تقدمهما بنسبة قليلة عن الانتخابات المحلية الماضية.

وترى نسبة 59,5٪ من المشاركين في الاستطلاع ضرورة تغيير حزب الشعب الجمهوري لزعيمه الحالي كمال كليجدار أوغلو وأن يحل محله اسم جديد.

وأشار الاستطلاع إلى أنه في حال توجه تركيا يوم الأحد المقبل للانتخابات البرلمانية سيحصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 48٪، والشعب الجمهوري على 26,5٪، والحركة القومية على 14,1٪، والسلام والديموقراطية الكردي على 6,4٪.

من جهة أخرى، رد وزير الاتصالات والنقل التركي لطفي ألوان على سؤال أحد الصحافيين، يتعلق بفتح موقعي التواصل الاجتماعي تويتر ويوتيوب، مكاتب لهما في تركيا، قائلا: «إن مسؤولين من شركة تويتر سيأتون إلى تركيا ويجتمعون مع هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومع هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل بحث فتح مكتب لهم في تركيا، ونحن ننسق مع الهيئتين».

وأضاف الوزير التركي في تصريحاته للصحافيين بالبرلمان التركي، أنه سيتم بحث كل القضايا في الاجتماعات التي ستعقد بعد مجيء مسؤولي تويتر إلى تركيا منتصف أبريل الجاري.